

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٧٣

بشأن الموافقة على الكتاين المتبادلين بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن إعادة جدولة المستحقات التجارية وقرض المونة والموقف عليهما في القاهرة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٥١ من الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الشعب؛

قرر :

مادة وحيدة - ووفق على الكتاين المتبادلين بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن إعادة جدولة المستحقات التجارية وقرض المونة والموقف عليهما في القاهرة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣ ، وذلك مع التحفظ بشرط الصديق م  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ رمضان سنة ١٣٩٢ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٣)  
أنور السادات

القاهرة في ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣

صاحب السعادة

آشرف بإحاطتكم بهما . تفاهم الذي تم التوصل إليه بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إعادة جدولة بعض المستحقات التجارية :

١ - سوف تطبق الزيادة الحالية على الديون التجارية القائمة في تاريخ هذه المذكرة المبرمة أصلاً بين الدائنين المقيمين في اليابان والمدنين المقيمين في جمهورية مصر العربية المعترف بها من البنك المركزي المصري (المشار إليه فيما بعد بالبنك المركزي) والتي امتدت فترات سدادها طبقاً للترتيبات الواردة بالكتاين المتبادل بتاريخ ٦ يونيو ١٩٦٩ بشأن إعادة جدولة فترات السداد للديون التجارية المستحقة قبل المدنين المصريين . وسوف لا تتضمن الديون التجارية المشار إليها الفائدة الناتجة عن مد فترات سداد هذه الديون التجارية طبقاً للترتيبات الواردة في المذكرات المتبادلة سالفة الذكر .

٢ - (١) بالنسبة للديون التجارية المذكورة في البند (١) أعلاه سوف

تضمن حكومة جمهورية مصر العربية طلب البنك المركزي المصري من الدائنين المقيمين في اليابان لمد فترات السداد طبقاً لمنزوع السداد المبين بالفقرة الفرعية من البند (ج) أدناه .

(ب) سوف تتخذ حكومة اليابان كل الإجراءات الممكنة في نطاق القوانين والتعليقات المطبقة في اليابان لتسهيل استجابة الدائنين المقيمين في اليابان لطلب البنك المركزي المصري بمد فترات السداد في نطاق مشروع السداد المنوه عنه في الفقرة الفرعية من البند (ج) أدناه وذلك فيما يتعلق بالديون التجارية المشار إليها في البند (١) أعلاه .

(ج) (i) الديون التجارية التي سوف يمارس جدولتها طبقاً للترتيبات الحالية تشمل الديون المبرمة بالدولارات والديون المبرمة بالجنيه الاسترليني ويقدر إجمالي مبلغ الديون الأولى بنحو خمسة عشر مليوناً وثلاثمائة اثنين وستين ألفاً وستمائة وثمانية وثمانين دولاراً وتسعة وسبعين سنت (١٥,٣٦٢,٦٨٨,٧٩١ دولار أمريكي) .

كما يقدر إجمالي مبلغ الديون الأخيرة بسبعة وخمسين ألفاً وأربعمائة وتسعة وأربعين ألفاً وستين وواحد وستين ألفاً وستاً وستين (٥٧,٤٤٩,٦١١ جك) .

(ii) المبالغ المذكورة في الفقرة الفرعية (i) أعلاه سوف تسدد طبقاً لجدول سداد الديون التجارية كادوميين في الملحق (١) من المذكرة الحالية .

(iii) تحتسب فوائد التأخير بواقع سنه في المائة (١٠٪) سنوياً وسوف تحتسب فوائد التأخير عن كل مبلغ يتم سداده من الديون التجارية طبقاً للفقرة الفرعية (ii) وذلك عن الفترة من أول يوليو ١٩٧٠ حتى تاريخ كل سداد وسوف يتم سداد فوائد التأخير طبقاً لجدول سداد الفائدة كما هو موضح بالملحق (٢) من المذكرة الحالية وتعني الفوائد المتأخرة من كل الضرائب والرسوم المفروضة في ج.م.ع .

(د) بمقتضى هذا تؤكد جمهورية مصر العربية أن شروط وأحكام العقود والتي لم يشر إليها بصفتها خاصة في المذكرة الحالية سوف تبقى دون تغيير .

٣ - أي موضوعات خلاف تلك التي تناوتها هذه المذكرة سوف يتفق عليها بين البنك المركزي المصري والدائنين المعنيين . وسوف يتحمل البنك المركزي المصاريف البنكية المتعلقة بمد فترات السداد فيما عدا تلك المفروضة في اليابان .

## ملحق ( ٢ )

## جدول سداد الفوائد

المبالغ المسددة		تاريخ السداد
فوائد الديون التجارية المبرمة بالجنه الاسترليني	فوائد الديون التجارية المبرمة بالدولار	
٧٢٠	١٨٠,٠٠٠	أول يوليو ١٩٧٣
٨٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٣
٩٢٠	٢٣٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٤
١,٠٤٠	٢٦٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٤
١,١٦٠	٣١٩,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٥
١,٢٨٠	٣٥٢,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٥
١,٤٠٠	٣٨٥,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٦
١,٥٢٠	٤١٨,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٦
١,٦٤٠	٤٥١,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٧
١,٧٦٠	٤٨٤,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٧
١,٨٨٠	٥٥٩,٣٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٨
٢,٠٠٠	٥٩٥,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٨
٢,١٢٠	٦٣٠,٧٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٩
٣,٠٥١,٧٨	٦٦٧,٩٠٥,٧٢	٣١ أكتوبر ١٩٧٩
٢١,٢٩١,٧٨	٥,٧٣١,٩٠٥,٧٢	إجمالي -- --

٤ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية أن تم المدفوعات المتعلقة بالديون التجارية والفوائد طبقاً للترتيبات الحالية بعملة أو عملات قابلة للتحويل .

وأكون شاكراً إذا تفضلتم سيادتكم بتأكيد المفهوم السابق نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية .

وأتهز هذه الفرصة لأعبر لسيادتكم عن خالص تقديري واحترامي ما

ميشينوشي تاكاهاشي

سفير اليابان في القاهرة

صاحب السعادة الدكتور عبد العزيز حمزى

نائب رئيس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية

## ملحق ( ١ )

## جدول إعادة سداد الديون التجارية

المبالغ المسددة		تاريخ السداد
الديون التجارية المبرمة بالجنه الاسترليني	الديون التجارية المبرمة بالدولارات	
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	أول يوليو ١٩٧٣
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٣
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٤
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٤
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٥
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٥
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٦
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٦
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٧
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٧
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٨
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٨
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٩
٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٩
٥,٤٤٩,٦١	١٠,١٩٢,٦٨٨,٧٩	إجمالي -- --
٥٧,٤٤٩,٦١	١٥,٣٦٢,٦٨٨,٧٩	إجمالي -- --

القاهرة في ٢٨ أبريل ١٩٧٢

صاحب السعادة

أتشرف بإحاطتكم بنسلم مذكرة سيادتكم بتاريخ اليوم الآتي نصها :  
\* أتشرف بإحاطتكم علما بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين ممثلي حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إعادة جدولة بعض المستحقات التجارية .

١ - سوف تطبق الترتيبات الحالية على الديون التجارية القائمة في تاريخ هذه المذكرة والمبرمة أصلا بين الدائنين المقيمين في اليابان والمدينين المقيمين في جمهورية مصر العربية المعترف بها من البنك المركزي المصري ( المشار إليه فيما بعد بالبنك المركزي ) والتي امتدت قترات سدادها طبقا للترتيبات الواردة بالكتاب المتبادل بتاريخ ٦ يونيو ١٩٦٩ بشأن إعادة جدولة قترات السداد للديون التجارية المستحقة قبل المدينين المصريين . وسوف لا تتضمن الديون التجارية المشار إليها القائمة التابعة عن مد قترات سداد هذه الديون التجارية طبقا للترتيبات الواردة في المذكرة المتبادلة سالفة الذكر .

٢ - ( ١ ) بالنسبة للديون التجارية المذكورة في البند ( ١ ) عاليه سوف تضمن حكومة جمهورية مصر العربية طلب البنك المركزي المصري إلى الدائنين المقيمين في اليابان بمد قترات السداد طبقا لمشروع السداد المبين بالفقرة الفرعية من البنود (ج) أدناه .

(ب) سوف تتخذ حكومة اليابان كل الإجراءات الممكنة في نطاق القوانين والتعليمات المطبقة في اليابان لتسهيل استجابة الدائنين المقيمين في اليابان لطلب البنك المركزي المصري بمد قترات السداد في نطاق مشروع السداد المنوه عنه في الفقرة الفرعية من البند (ج) أدناه وذلك فيما يتعلق بالديون التجارية المشار إليها في البند ( ١ ) أعلاه .

(ج) (i) الديون التجارية التي سوف يعاد جدولتها طبقا للترتيبات الحالية تشمل الديون المبرمة بالدولارات والديون المبرمة بالجنه الاسترليني ويقدر إجمالي مبلغ الديون الأولى بنحو خمسة عشر مليونا وثلاثمائة اثنين وستين ألفا وستمائة وثمانية وثمانين دولارا وتسعة وسبعين ستمائة ( ١٥,٣٦٢,٦٨٨,٧٩ ) دولار أمريكي .

كما يقدر إجمالي مبلغ الديون الأخيرة بسبعة وخمسين ألفا وأربعمائة تسعة وأربعين جنه استرليني وواحد وستين ألفا ( ٥٧,٤٤٩,٦١ جك ) .

(ii) المبالغ المذكورة في الفقرة الفرعية (i) أعلاه سوف تسدد طبقا لجدول سداد الديون التجارية كما هو مبين في الملحق ( ١ ) من المذكرة الحالية .

(iii) تخسب فوائد التأخير بواقع ستة في المائة ( ٦٪ ) سنويا وسوف تخسب فوائد التأخير على كل مبلغ يتم سداه من الديون التجارية طبقا للفقرة الفرعية (ii) وذلك من الفترة من أول يوليو سنة ١٩٧٠ حتى تاريخ كل سداد وسوف يتم سداد فوائد التأخير طبقا لجدول سداد القائمة كما هو موضح بالملحق (٢) من المذكرة الحالية . وتعفى الفوائد المتأخرة من كل الضرائب والرسوم المفروضة في ج.م.ع .

(د) بمقتضى هذا تؤكد جمهورية مصر العربية أن شروط وأحكام العقود التي لم يشر إليها بصفة خاصة في المذكرة الحالية سوف تبقى دون تغيير .

٣ - أي موضوعات خلاف تلك التي تناولتها هذه المذكرة سوف يتفق عليها بين البنك المركزي المصري والدائنين المعنيين . وسوف يتحمل البنك المركزي المصري البنية المتعلقة بمد قترات السداد فيما عدا تلك المفروضة في اليابان .

٤ - تضمن حكومة ج.م.ع أن تم المدفوعات المتعلقة بالديون التجارية والفوائد طبقا للترتيبات الحالية بعملة أو عملات قابلة للتحويل . وأتشرف أيضا بأن تؤكد سيادتكم نيابة عن حكومتى أن ماسبق هو أيضا المفهوم الذي تراه حكومة جمهورية مصر العربية .

وأنتهز هذه الفرصة لأعبر لسيادتكم عن خالص تقديري واحترامى ما

الدكتور عبد العزيز حجازي

نائب رئيس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية

صاحب السعادة

ميشيتوشي تاكاهاشي

مقيم اليابان في القاهرة

ملحق (٢)			ملحق (١)		
جدول سداد الفوائد			جدول إعادة سداد الديون التجارية		
المبالغ المستدة		تاريخ السداد	المبالغ المستدة		تاريخ السداد
فوائد الديون التجارية المعومة بالجنه الأسترليني	فوائد الديون التجارية المعومة بالدولار		الديون التجارية ابرمة بالجنه الأسترليني	الديون التجارية المعومة بالدولارات	
بينه استرليني	دولار		بينه استرليني	دولار	
٧٢٠	١٨٠,٠٠٠	أول يوليو ١٩٧٣	٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	أول يوليو ١٩٧٣
٨٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٣	٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٣
٩٢٠	٢٣٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٤	٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٤
١,٠٤٠	٢٦٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٤	٤,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٤
١,١٦٠	٣١٩,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٥	٤,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٥
١,٢٨٠	٣٥٢,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٥	٤,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٥
١,٤٠٠	٣٨٥,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٦	٤,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٦
١,٥٢٠	٤١٨,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٦	٤,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٦
١,٦٤٠	٤٥١,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٧	٤,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٧
١,٧٦٠	٤٨٤,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٧	٤,٠٠٠	١,١٠٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٧
١,٨٨٠	٥٥٩,٣٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٨	٤,٠٠٠	١,١٩٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٨
٢,٠٠٠	٥٩٥,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٨	٤,٠٠٠	١,١٩٠,٠٠٠	٣١ أكتوبر ١٩٧٨
٢,١٢٠	٦٣٠,٧٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٩	٤,٠٠٠	١,١٩٠,٠٠٠	٣٠ أبريل ١٩٧٩
٢,٠٥١,٧٨	٦٦٧,٩٠٥,٧٢	٣١ أكتوبر ١٩٧٩	٥,٤٤٩,٦١	١,١٩٢,٦٨٨,٧٩	٣١ أكتوبر ١٩٧٩
٢١,٢٩١,٧٨	٥,٧٣١,٩٠٥,٧٢	إجمالي --	٥٧,٤٤٩,٦١	١٥,٣٦٢,٦٨٨,٧٩	إجمالي --

القاهرة ٢٨٥ أبريل ١٩٧٣

صاحب السعادة

أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم التضام الذي تم التوصل إليه أخيراً بين ممثل حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن المعونة اليابانية التي ستمنح لجمهورية مصر العربية بهدف تدعيم الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية .

١ - يقدم بنك الاستيراد والتصدير الياباني (المشار إليه فيما بعد بالبنك) إلى البنك المركزي المصري (المشار إليه فيما بعد بالبنك المركزي) قرضاً قدره ثلاثة آلاف وثمانين مليون ين ياباني (٣,٠٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ين ياباني) (المشار إليه فيما بعد بالقرض) وذلك طبقاً للوائح والقوانين المعمول بها في اليابان .

٢ - سوف يتاح القرض بمقتضى اتفاق بين البنك المركزي والبنك وتحكم شروط القرض وإجراءات استخدامه الاتفاقيّة المشار إليها والتي سوف تتضمن الأسس التالية :

(١) فترة السداد مدتها ثلاثة عشر عاماً (١٣ عاماً) بعد فترة سماح سبع سنوات (٧ سنوات) .

(ب) تحسب الفائدة السنوية بواقع أربعة ونص في المائة (٤,٥٪) سنوياً .

(ج) فترة استخدام القرض ستبدأ من تاريخ توقيع اتفاقية القرض .

(د) لن تزيد المبالغ المسحوبة من القرض خلال سنة الاستخدام الأولى عن ألف وخمسمائة وأربعين مليون ين (١٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

٣ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل وفوائد القرض .

٤ - سوف يستخدم القرض لتغطية المدفوعات الخاصة بالعقود المبرمة بالين الياباني بين الموردين اليابانيين والمستوردين المصريين لاستيراد منتجات يابانية والتي يتفق عليها بين السلطات المختصة بالحكومتين والخدمات المتعلقة بها والتي يقدمها مواطنون يابانيون .

٥ - تعفى جمهورية مصر العربية البنك من الرسوم المالية والضرائب المفروضة في ج. م. ع فيما يختص بالقرض وفوائده التي تستحق عليها .

٦ - فيما يختص بالشحن والتأمين الملاحي للسلع المستوردة في نطاق القرض تتعهد الحكومة المصرية بعدم فرض أية قيود من شأنها أن تعوق المنافسة الحرة والعادلة بين شركات الملاحة والتأمين الملاحي في الدولتين .

٧ - تشاور الحكومتان فيما يختص بأي مشاكل قد تنجم عن أو يصعد هذا التضام .

وسوف أكون شاكراً لو تفضلتم سيادتكم بتأكيد المفهوم السابق نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية .

وأتهز هذه الفرصة لأعبر لسيادتكم عن خالص تقديري واحترامي .

ميشيتوشي تاكاهاشي

سفير اليابان في القاهرة

صاحب السعادة الدكتور عبد العزيز حجازي

نائب رئيس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية

القاهرة في ٢٨ أبريل ١٩٧٣

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بنسب مذكرة سيادتكم بتاريخ اليوم ونصها كما يلي :

"أتشرف بأن أؤكد لسيادتكم التضام الذي تم التوصل إليه أخيراً بين ممثل حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن المعونة اليابانية التي ستمنح لجمهورية مصر العربية بهدف تدعيم الاستقرار الاقتصادي وجهود التنمية .

١ - يقدم بنك الاستيراد والتصدير الياباني (المشار إليه فيما بعد بالبنك) إلى البنك المركزي المصري (المشار إليه فيما بعد بالبنك المركزي) قرضاً قدره ثلاثة آلاف وثمانين مليون ين ياباني (٣,٠٨٠,٠٠٠,٠٠٠ ين ياباني) (المشار إليه فيما بعد بالقرض) وذلك طبقاً للوائح والقوانين المعمول بها في اليابان .

٢ - سوف يتاح القرض بمقتضى اتفاق بين البنك المركزي والبنك وتحكم شروط القرض وإجراءات استخدامه الاتفاقيّة المشار إليها والتي سوف تتضمن الأسس التالية :

(١) فترة السداد مدتها ثلاثة عشر عاماً (١٣ عاماً) بعد فترة سماح سبع سنوات (٧ سنوات) .

(ب) تحسب الفائدة السنوية بواقع أربعة ونص في المائة (٤,٥٪) سنوياً .

(ج) فترة استخدام القرض ستبدأ من تاريخ توقيع اتفاقية القرض .

(د) لن تزيد المبالغ المسحوبة من القرض خلال سنة الاستخدام الأولى عن ألف وخمسمائة وأربعين مليون ين (١٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠ ين) .

٣ - تضمن حكومة جمهورية مصر العربية سداد أصل وفوائد القرض .

قرار:

مادة وحيدة - ينشر في الجريدة الرسمية الكتابان المتبادلان بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن إعادة جدولة المستحقات التجارية وقرض الدولة الموقع عليهما في القاهرة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣ ، ويصطلح به اعتباراً من ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣ ما

إسماعيل فهمي

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والإعلام

رقم ١٦ لسنة ١٩٧٤

نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والإعلام

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الجيانات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٣ بتفويض رئيس مجلس الوزراء في مباشرة بعض الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٧٣ ؛

قرار:

مادة ١ - الترخيص بإقامة مدفن خاص للمواطن / سعد الدين إبراهيم البرعى ملحق بمسجده الكائن بمدينة أشمون - محافظة المنوفية والموضع موقعه ريسان مساحته وحدوده بالذكرة والرسم المرانقين والتصريح بدفنه فيه بعد وفاته .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة مجلس الوزراء في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣٩٣ (١٠ يناير سنة ١٩٧٤)

دكتور : محمد عبد القادر حاتم

قرار نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والإعلام

رقم ١٨ لسنة ١٩٧٤

نائب رئيس مجلس الوزراء للثقافة والإعلام

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة والمعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ ؛

٤ - سوف يستخدم القرض لتغطية المدفوعات الخاصة بالقرود المبرمة بالين الياباني بين الموردين اليابانيين والمستوردين المصريين لاستيراد منتجات يابانية والتي يتفق عليها بين السلطات المختصة بالحكومتين والخدمات المتعلقة بها والتي يقدمها مواطنون يابانيون .

٥ - تعفى جمهورية مصر العربية البنك من الرسوم المالية والضرائب المفروضة في ج.م.ع فيما يخص بالقرض وفوائده التي تستحق عليها .

٦ - فيما يخص بالشحن والتأمين الملاحي للشحنات المستوردة في نطاق القرض تتعهد الحكومة المصرية بعدم فرض أية قيود من شأنها أن تعوق المنافسة الحرة والمعادلة بين شركات الملاحة والتأمين الملاحي في الدولتين .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما يخص بأي مشاكل قد تجم عن أو يصدد بهذا التفاهم .

أشرف بأن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية المقوم القائم بمذكرة سيادتكم .

وأتمنى هذه الفرصة لأعبر لسيادتكم من خالص تقديري واحترامى .

الدكتور عبد العزيز حجازى

نائب رئيس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية

صاحب السعادة

السيد ميشيتوشى تاكاهاشى

سفير اليابان في القاهرة

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموافقة على الكتابين المتبادلين بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اليابان بشأن إعادة جدولة المستحقات التجارية وقرض المعونة والموقع عليهما في القاهرة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣ ، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٧٣